

Syntactic Issues in the Simple Verbal Sentence: Selected Models from Abu al-Qasim al-Shabbi's Poetry

Abdullah Mohammad Husayn Alfamah *

Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, Gharyan University, Libya

*Email (for reference researcher): abdullahalfama@gmail.com

القضايا التركيبية في الجملة الفعلية البسيطة نماذج من شعر أبي القاسم الشابي

عبد الله محمد حسين الفامة *

قسم اللغة العربية، كلية العلوم والآداب، الشقيقة، جامعة غريان، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2025-12-29، تاريخ القبول: 2026-02-10، تاريخ النشر: 2026-02-20.

Abstract

This research investigates the syntactic issues in the simple verbal sentence, using the poetry of Abu al-Qasim al-Shabbi as a primary source for analysis. The study distinguishes between the "simple sentence" (the minor sentence), which consists of a single nexus of predication (musnad and musnad ilayh), and the "compound sentence" (the major sentence). The research is divided into four main axes: word order (rank), omission (elision), agreement (concord), and tense. The analysis demonstrates that Al-Shabbi largely adhered to the classical rules established by Arab grammarians regarding the precedence of the subject over the object, the conditions for eliding the object, and the rules of gender and number agreement. The study also highlights the temporal flexibility of verbal forms in his poetry, showing how particles and contexts shift the chronological reference of the verb.

Keywords: Simple Verbal Sentence, Syntactic Issues, Abu al-Qasim al-Shabbi, Word Order, Elision, Agreement, Tense.

الملخص

يتناول هذا البحث القضايا التركيبية في الجملة الفعلية البسيطة من خلال دراسة تطبيقية على نماذج مختارة من شعر أبي القاسم الشابي. تهدف الدراسة إلى التمييز بين "الجملة البسيطة" (الجملة الصغرى) التي تقوم على إسناد واحد، وبين "الجملة المركبة" (الجملة الكبرى). وقد انتظمت الدراسة في أربعة محاور أساسية هي: الرتبة، والحذف، والمطابقة، والزمن. وتوصلت النتائج إلى أن الشابي التزم في شعره بالقواعد النحوية المقررة عند العرب، خاصة فيما يتعلق بتقديم الفاعل على المفعول به كأصل أصيل، وأحكام حذف المفعول به حال وجود قرينة تدل عليه، فضلاً عن مراعاة شروط المطابقة في التذكير والتأنيث والعدد. كما كشف البحث عن قدرة الفعل في شعر الشابي على التعبير عن دلالات زمنية متنوعة تتجاوز الصيغة الصرفية المجردة بفضل القرائن اللفظية والسياقية.

الكلمات المفتاحية: الجملة الفعلية البسيطة، القضايا التركيبية، أبو القاسم الشابي، الرتبة، الحذف، المطابقة، الزمن.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فقد ظل البحث النحوي قروناً طويلة يهتم بدراسة المفردات دون أن يعطي قدراً كافياً من الاهتمام لدراسة التراكيب والجمال؛ وهذا يعني أن دراسة النحو كانت دراسة تحليلية تهتم إلى حد كبير بالجزئيات وتهمل

التركيبة التي هي جوهر الدرس اللغوي. وظل بناء الجملة العربية يشغل جهود اللغويين في مناطق مختلفة من العالم، وقد تنبه إلى هذه المهمة باحثون كثيرون في العشرين عاماً الأخيرة، حيث اتجهوا إلى بحث بناء الجملة والدلالة، وطوروا لذلك مناهج أكثر دقة، ومنهم: إبراهيم أنيس، وعبد الرزاق، ومحمود فهمي حجازي، ومن المستشرقين: فنديس، وبرجستراسر، ودي سوسير وغيرهم (حجازي، 1993). ولا يعني هذا أن البحث النحوي واللغوي عند العرب خالٍ من الجهد العلمي في دراسة الجملة؛ فلنحاة العرب جهود مشكورة في هذا المجال، ونظرة إلى "كتاب سيبويه" (1988)، وهو أقدم مؤلف وصل إلينا من القرن الثاني الهجري، توضح لنا ذلك بجلاء. إلا أننا لا نجد في كتاب سيبويه، ومن هنا نحاه، أبواباً مستقلة لدراسة الجملة تبين أنواعها ووظائفها وأهم أنماطها المختلفة ومدى كفايتها التعبيرية، وهذا لا يعني خلوه هذه المصنفات من الحديث عن الجملة، وإنما معناه أن دراسة النحاة للجملة كانت مرتبطة بدراسة المفردات، مما يعتبره البحث العلمي الحديث قصوراً منهجياً. ومن هذا المنطلق، رأيت البحث في "الجملة الفعلية البسيطة"، وتحديدًا في بعض القضايا المتعلقة بها، واخترت لذلك نماذج من شعر "أبي القاسم الشابي" لعلّي أزيل بعض الغموض أو أضيف جديداً.

الجملة الفعلية البسيطة

جاء في "القاموس المحيط" أن معنى البسيط (وجمعهُ بسطاء): هو ما لم يكن مركباً أو الخالي من التعقيد (الفيروز آبادي، 1952). والجملة الفعلية البسيطة هي التي تتكون من مسند واحد ويتم المعنى به، نحو: "سافر زيداً". أما إذا لم يتم المعنى به فحينئذٍ تتعلق بالإسناد ألقاظ آخر لتكتمل المعنى، نحو: "كتب زيداً قصة"، وتبقى الجملة بسيطة ما دام فيها مسند واحد. وهذا التركيب هو ما أطلق عليه ابن هشام (1985) في "المعنى" مصطلح "الجملة الصغرى".

وفي سياق متصل، جاء في "النحو الوافي" أن الجملة الصغرى هي: "الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداها خبراً لمبتدأ" (حسن، 1975). وقد تحدث السامرائي (2000) بإسهاب عن الجملة بصفة عامة حيث قال: "تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه - كما يرى النحاة - وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر، والفعل والفاعل ونائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل". وبهذا القول يكون السامرائي قاصداً من وصفه الجملة الصغرى أي البسيطة؛ لأنه تحدث عن الإسناد الواحد بقوله: "وترتيب الإسناد أن تتركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى" (السامرائي، 2000).

وقد علق السامرائي (2000) على قول ابن يعيش في "شرح المفصل" عند قوله "أسندت إحداها إلى الأخرى"، موضحاً أنه لم يُرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسن موضع الخبر وعام الفائدة.

وقبل الشروع في القضايا التركيبية في الجملة الفعلية البسيطة في شعر الشابي، أرى من الأهمية توضيح "الجملة الكبرى" بعد أن أوضحنا "الجملة الصغرى" حتى لا يحصل خلط بينهما. فالجملة الكبرى أو المركبة: هي التي تتكون من إسنادين كالجملة الفعلية التي مفعولها الثاني جملة، نحو: "ظننتُ زيداً يقومُ أبوه"، أو كالجملة الشرطية بعنصرها الشرط والجواب، نحو: "إن تأتني أكرمك". وكذا الجملة البسيطة أو الصغرى هي المبنية على المسند الواحد، كالجملة الواقعة مفعولاً ثانياً في المثال السابق (ابن هشام، 1985). وقد تكون الجملة البسيطة الداخلة في الكبرى جملة حالية أو وصفية أو غير ذلك.

المبحث الأول: الرتبة

الرتبة هي: "قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها" (أنيس، 1992)، وتسمى بالرتبة المحفوظة التي لو اختلفت لاختل التركيب باختلالها. ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي: أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد (أنيس، 1992).

كما تمثل قضية الرتبة في تركيب الجملة الفعلية والاسمية أساس تكوينها. وبما أننا بصدد الحديث عن الرتبة، نرى وجوب التعرّيج على الجملة الفعلية ذات الفعلين اللازم والمتعدي. فالجملة الفعلية: هي المصدرة بفعل تام تصدراً أصلياً، أما الجملة المصدرة بفعل ناقص فهي من قبيل الجملة الاسمية لعدم اكتفائها بمرفوعها. والجملة الفعلية التي تكتفي بمرفوعها هي ذات الفعل اللازم، والتي لا تكتفي بمرفوعها بل تتعدى إلى المفعول به فهي الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، و"التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد" (أنيس، 1992). ويقول الجرجاني (1983): "كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيداً عمراً، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه". وينبغي الإشارة إلى أن التعدية إذا كانت معنى أحد مشتقات مادة ما، فهي معنى لبقية المشتقات من هذه المادة (أنيس، 1992).

ويقوم منهاجي في دراسة هذا البحث على التقسيم إلى أنماط وصور مراعيها ما يأتي: أ- تقديم الفعل والفاعل على المفعول به (الرتبة المحفوظة أو الأصلية) ب- توسط المفعول به بين الفعل والفاعل (الرتبة غير المحفوظة) ج- نوع المفعول من حيث كونه اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً أو مستتراً.

الترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به:

يذهب النحاة إلى أن الأصل في رتبة المفعول به هو التأخير عن الفاعل (ابن عقيل، 1980)، ولكن هذه الرتبة غير محفوظة في اللغة العربية، فقد يتقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل والفاعل معاً. وقد ذكر النحاة لرتبته أحوالاً، منها: ما يجب تقديمه على الفعل، وما يجب تأخيره عن الفعل والفاعل، وما يجوز تقديمه وتأخيره (ابن عقيل، 1980).

فيجب تقديم المفعول على الفعل إذا كان المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة، كقوله تعالى: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ} (غافر: 81)، ف (أي) مفعول مقدم وجوباً، وكقوله تعالى: {أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (الإسراء: 110). وبالبحث في شعر الشابي، يتبين أن المفعول به لم يرد متقدماً على الفعل (أبو المكارم، 1979).

ويجب تأخير المفعول به عن الفعل والفاعل مخافة اللبس الذي لا يمكن معه التمييز بين الفاعل والمفعول، كما في الحالات الآتية 1- أن يكونا اسمين مقصورين، نحو: "ضرب عيسى موسى"، فالمتقدم فاعل وجوباً، وهو ما نص عليه ابن السراج والجزولي وابن عصفور وابن مالك وغيرهم (الرضي، 1996) 2- إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً، نحو: "أكرمتك"، لأن تأخير الفاعل هنا يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، وهو غير جائز 3- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً، نحو قول الشابي: (1997)

لا تحاول أن تتكرّر الشجور، إني قد خبرت الحياة خبيراً لبيب

فوجب هنا تأخير المفعول به (الحياة) لأن الفاعل ضمير متصل (تاء الفاعل في خبرت)، ولا يجوز العكس. وقد جاء وجوب التقديم والتأخير في شعره مطابقاً لقواعد النحاة.

وقد ورد النمط الأول ونموذجه (فعل + فاعل + مفعول به) في مواضع كثيرة، وصوره كالاتي:

▪ الصورة الأولى: (فعل + فاعل اسم ظاهر + مفعول به اسم ظاهر) :وردت في 45 موضعاً، كقول

الشابي: (1997)

ما كلُّ فعلٍ يُجَلُّ النَّاسُ فاعلهُ ... مجدداً، فإن الوري في رأيهم خطلٌ فقد تقدم الفاعل (الناس) على المفعول به (فاعله).

- الصورة الثانية: (فعل + فاعل ضمير متصل + مفعول به اسم ظاهر): وردت في أكثر من 65 موضعاً، كقول الشابي: (1997)
أيقظوا فيه نزعاً شيراً ... فانقضَّ على الناس فاتكاً جباراً تقدم الفاعل (واو الجماعة) وتأخر المفعول به (نزعاً).
- الصورة الثالثة: (فعل + فاعل ضمير متصل + مفعول به ضمير متصل): وردت في مواضع شتى، كقوله: (1997)
وشقي طاف المدينة يستجدي ... ليحيا، فخيَّبوه احتقاراً ففي (خيَّبوه) تقدم الفاعل (واو الجماعة) وتأخر المفعول (الهاء) وجوباً.
- الصورة الرابعة: (فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به اسم ظاهر): كقوله: (1997)
وجئتُ إلى الغاب، أسكبُ أوجاعَ قلبي نحيباً، كلفح اللهبِ فجملة (أسكب أوجاع) الفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا)، وتأخر المفعول (أوجاع).
- الصورة الخامسة: (فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به ضمير متصل): كقوله: (1997)
فقد كنتُ ألقى للذجي برغائبٍ ... فأبصرُها فوقَ الدُّنى تتخاطبُ ففي (أبصرُها) تقدم الفاعل (المستتر) وتأخر المفعول (ها) حسب الرتبة الأصلية.

النمط الثاني: توسط المفعول به بين الفعل والفاعل:

يجب توسط المفعول به بين الفعل والفاعل في مواضع، منها 1- إذا كان المفعول به ضميراً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو قول الشابي: (1997)
وزعيمٌ أجلُّه الناسُ، حتى ... ظنَّ في نفسه إلهاً صغيراً فلو تأخر المفعول للزم فصل الضمير، والقاعدة أنه "إذا أمكن أن يوتى بالضمير المتصل، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل" (ابن عقيل، 1980).

2- إذا كان الفاعل مشتملاً على ضمير يعود على المفعول به، نحو قول الشابي: (1997)
سَحَرَ اللَّبَّ طَرْفُهُ ... ما دَهَى الرِّيقَ لو رَقَى فلو تأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو مرفوض (حسن، 1975).

ونموذج هذا النمط (فعل + مفعول به + فاعل) ورد في شعر الشابي في 33 موضعاً، وصوره كالاتي:

- الصورة الأولى: (فعل + مفعول به ظاهر + فاعل ظاهر): وردت في 15 موضعاً، كقوله: (1997)
جَرَفَتْ من قرارة القلبِ أحلامي إلى اللحد، جائراتُ الخطوبِ
- الصورة الثانية: (فعل + مفعول به ضمير متصل + فاعل ظاهر): وردت في 16 موضعاً، كقوله: (1997)
لقد خدعتني في الحياة حشاشتي ... ولكنني قد حنكتني التجاربُ اتصل المفعول (الياء) بالفعل، وتأخر الفاعل (حشاشتي).
- الصورة الثالثة: (أداة نفي + فعل + مفعول به ظاهر + إلا + فاعل ظاهر): وردت في موضع واحد:
فما حبيبَ العيشِ إلا الفناء ... ولا زانه غيرُ خوفِ اللُّحودِ تقدم المفعول (العيش) وتأخر الفاعل (الفناء).
- الصورة الرابعة: (أداة نفي + فعل + مفعول به ضمير + إلا + فاعل ظاهر): وردت في موضع واحد:

وأنا الحِضْمُ الرَّحْبُ، ليس تزيده إلا حياةً سطوةً الأتواء تقدم المفعول (الهاء) وتأخر الفاعل (سطوة). ويتضح من هذا المبحث أن الرتبة الأصلية وردت بنسبة أكبر، وأن الشابي سار مع الشروط التي وضعها النحاة في التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: قضية الحذف في الجملة الفعلية البسيطة

حذف المفعول به: يُعد الحذف أسلوباً بليغاً في تراكيب اللغة العربية؛ استجابةً لمقتضيات البيان وقوة الطبع التي تميل إلى الإيجاز أحياناً والإطناب أحياناً أخرى بما يخدم المعنى. والكلمة في الجملة إما أن تكون "عمدة" أو "فضلة"؛ فالعمدة هو ما لا يستغنى عنه في الكلام كالفعل، الذي يُعد جزءاً جوهرياً من الجملة الفعلية لا يجوز حذفه عند مدرسة البصريين، إذ يذكر السيوطي (دت) في "مع الهوامع": "الصحيح وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه" (ج 2، ص 255).

وفي السياق ذاته، يرى الأشموني (دت) أن من أحكام الفاعل "كونه عمدة لا يجوز حذفه؛ لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر". وقد وضع ابن هشام (1985) شرطاً عاماً للحذف وهو ألا يكون المحذوف كالجزء، مؤكداً في "المغني" أنه "لا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه". وبناءً على ما تقدم من أحكام جمهور النحاة، فإن هذا البحث لم يتعرض لحذف الفاعل أو عامله إلا في حالات الوجوب المقررة.

أما "الفضلة"، فهي ما يمكن الاستغناء عنه في التركيب كالمفعول به، ولذا يجوز حذفه (ابن مالك، دت). وقد تتبع البحث مواضع حذف المفعول به في ديوان أبي القاسم الشابي (1997)، فرصدها في ثلاثة وعشرين موضعاً، تدرج تحت نمطين أساسيين:

النمط الأول: حذف المفعول به من جملة الصلة: ونموذجه التركيبي: (اسم موصول + فعل متعدٍ + مفعول به محذوف). وقد ورد هذا النمط في ثلاثة عشر موضعاً، وينقسم إلى صورتين:

▪ **الصورة الأولى: (اسم موصول + فعل متعدٍ + فاعل مستتر + مفعول به محذوف):** ظهرت هذه

الصورة في سبعة مواضع، ومنها قول الشابي: (1997)

وليس في عالم الكآبة مَنْ ... يحملُ عشارَ بعضِ ما أُجِدُّ (ص 150) (فالفعل (أجِدُّ) فعل مضارع متعدٍ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، والجملة الفعلية صلة لاسم الموصول (ما)، وقد حُذف من الصلة العائد (الرابط) الذي يقع مفعولاً به أول.

▪ **الصورة الثانية: (اسم موصول + فعل متعدٍ + مفعول به محذوف + فاعل ظاهر):** وردت هذه

الصورة في ستة مواضع، ومنها قول الشابي: (1997)

عشتُ في حَوْمَةِ الدُّهُورِ ... بأرأني وما تُسرُّ الحياةُ (ص 182) (فالفعل (تُسِرُّ) مضارع متعدٍ، وفاعله (الحياةُ)، أما مفعوله فهو محذوف، وهو العائد على اسم الموصول (ما)، والتقدير: وما تُسرُّه الحياةُ.

النمط الثاني: حذف المفعول به من غير جملة الصلة: ونموذجه التركيبي: (فعل متعدٍ + فاعل + مفعول به

محذوف). وقد ورد هذا النمط في عشرة مواضع، ومن أمثلته قول الشابي: (1997)

قد أيقنوا أنه لا شيءَ ينقذُهم ... فاستسلموا لسكونِ الرعبِ وانتظروا (ص 168) (فالفعل (انتظروا) فعل ماضٍ، وواو الجماعة فاعله، أما المفعول به فقد حُذف لدلالة السياق عليه، وتقدير الكلام: وانتظروا مصيرهم.

الخلاصة: إن حذف المفعول به في شعر الشابي جاء متوافقاً مع الجواز النحوي عند وجود قرينة تدل عليه، وقد غدا حذفه ظاهرة مطردة في مواطن معينة كجملة الصلة. ويُلاحظ أن الشابي مال إلى حذف المفعول

الواحد في الأفعال المتعدية لمفعول واحد بنسبة أكبر من حذفه في الأفعال المتعدية لمفعولين، أما الأفعال المتعدية لثلاثة مفاعيل فلم يقع الحذف فيها إلا في موضع واحد فقط.

المبحث الثالث: المطابقة

1- الحالة الإعرابية: الأصل في الفاعل أنه مرفوع دائماً، أما الفعل فغالبه البناء، باستثناء الفعل المضارع الذي يُعرب لمشابهته الاسم، فيُرفع إذا تجرد من الناصب والجازم، ويُبنى عند اتصاله بنوني التوكيد أو النسوة. وعليه، لا تسترط المطابقة بين الفعل والفاعل في علامة الإعراب؛ ففي قول الشابي: (1997)

تتأله الأفكار وهي جواراً ... وتعود طاهرةً هناك الأنفس (ص 136)
نجد أن (تتأله) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، و(الأفكار) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وفي قوله:

ما المجد إلا ابتساماتٍ يفيضُ بها ... فمُ الزمان إذا ما انسدتِ الحيلُ (الشابي، 1997، ص 147)

فالفعل (انسدت) ماضٍ مبني على الفتح، و(الحيلُ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وفي قوله:

انقذيني من الأسي، فلقد ... أمسيتُ لا أستطيعُ حملَ وجودي (الشابي، 1997، ص 318)

جاء فعل الأمر (انقذيني) مبنيّاً على حذف النون، و"ياء المخاطبة" ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

2- التذكير والتأنيث: يكون الفاعل مذكراً أو مؤنثاً، ظاهراً أو مستتراً، مفرداً أو مثنى أو جمعاً. فإذا

كان الفاعل مذكراً وجب تذكير فعله (علماً أن الفعل لا يتصف بذاته بتذكير أو تأنيث وإنما يُذكر ذلك

تجزواً)، نحو قول الشابي: (1997)

على ساحل البحر، أني يضحُّ صُراخُ الصباح ونوحُ المساء (ص 128)

فكلمة (صُراخُ) فاعل لـ (يضحُّ) وهي مذكر؛ لذا خلا الفعل من علامة التأنيث وجوباً. وقوله: "فضاع التَّهْدُ في الضَّجَّة" (الشابي، 1997، ص 128)، حيث الفاعل (التهد) مذكر فخلا فعله من التاء. والقاعدة أن الفاعل المذكر بجميع أحواله يوجب خلو فعله من علامة التأنيث، إلا إذا كان الفاعل ضميراً يعود إلى جمع تذكير لمذكر غير عاقل، فتلحق أول المضارع تاء التأنيث وجوباً (النادري، 1997)، نحو: "الشوارغُ تزدهمُ".

أما إذا كان الفاعل مؤنثاً، فيجب تأنيث فعله في موضعين:

▪ الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث (حقيقي أو مجازي) (ابن أبي الربيع، 1999). كقول الشابي: (1997) "فاذا صانتِ الفضيلةُ عابوها ... وإن باعتِ الخنا عبودها" (ص 133)، ففاعل (صانت) و(باعت) ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على "الفتاة" (مؤنث حقيقي)، فلزمت التاء الفعل. وفي قوله: "نفسى... لا توذُ الرحيقُ" (الشابي، 1997، ص 152)، الضمير في (توذُ) يعود على "النفس" (مؤنث مجازي)؛ فاتصلت التاء بأول المضارع. أما إن كان الضمير منفصلاً فلا يؤتى بالتاء، نحو: "هند ما قام إلا هي" (ابن عقيل، 1980).

▪ الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله (الأزهرى، دت). ولم يرد في ديوان الشابي ما يمثل الفاعل المفرد الظاهر حقيقي التأنيث. وإن فصل بين الفعل وفاعله بـ "إلا" لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، نحو: "ما قام إلا هند"؛ لأن الفاعل في الأصل هو المستثنى منه المحذوف (ابن عقيل، 1980). وجاء التأنيث مع "إلا" شذوذاً كقول الشاعر: "وما بقيتُ إلا الضلوعُ". أما إذا كان الفصل بغير "إلا"، جاز الإثبات والحذف والأجود الإثبات (ابن عقيل، 1980).

وقد تُحذف التاء من الفعل المسند لمؤنث حقيقي بلا فصل وهو قليل، قال سيبويه (1988): "وقال بعض العرب: (قال فلانة) وكلما طال الكلام فهو أحسن" (ج 2، ص 38). والحق أن المعنى هو ما يقرر الأجل؛ فقد جاء في القرآن الكريم الإثبات والحذف حملاً على المعنى (ابن جني، دت). ومن ذلك تذكير وتأنيث "الشفاعة" في القرآن؛ فقد أنثت في قوله: {وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ} (البقرة: 123)، وذكرت في قوله: {وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ} (البقرة: 48). ويوضح السامرائي (2000) أن التذكير جاء بمعنى "الشفيع" أو "طلب الشفاعة"، بدليل قوله {ولا يقبل منها}، بخلاف الآيات الأخرى التي نفت النفع {لا تنفع}، مما يشير إلى المعنى المجرد للشفاعة.

كما يجوز الوجهان إذا كان الفعل (نعم) أو (بئس) والفاعل مؤنثاً، نحو: "نعمت الفتاة زينب"؛ لأن المقصود استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير (ابن عقيل، 1980).

3- **التثنية والجمع:** مذهب جمهور النحاة أنه إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر (مثنى أو مجموع) وجب تجريده من علامة التثنية أو الجمع، فيبقى كحاله مع المفرد (ابن عقيل، 1980؛ الحريري، 1999). وعللوا ذلك بأن الأصل في التثنية والجمع هو العطف، وتقدير "قام الزيدان" هو "قام زيد وزيد" (ابن أبي الربيع، 1999). ومن العرب (بنو الحارث بن كعب) من يلحق هذه العلامات بالفعل وهي لغة قليلة تُعرف بلغة "أكلوني البراغيث".

وقد وجّه سيبويه (1988) هذه اللغة بجعل المتصل (الألف أو الواو) فاعلاً، والظاهر بعده بدلاً منه، كقوله تعالى: {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} (الأنبياء: 3). ولم يرد في نصوص الشابي فاعل مثنى ظاهر مطلقاً، أما المسند إلى الجمع الظاهر فقد بلغ (25) موضعاً، منها قوله: لا عدل إلا إن تعادلت القوى... وتصادم الإرهاب بالإرهاب (الشابي، 1997، ص 139) وقوله: "ترامتها الرياح"، و"تحطمها... المصائب". وفي المبني للمجهول، لم يرد ما أسند إلى نائب فاعل مثنى، أما المسند إلى جمع فقد حصرته في (18) موضعاً، كقوله:

إن في روضة الحياة... لأشواكاً بها مزقت زنايق نفسي (الشابي، 1997، ص 153) وكذلك قوله: "تُخشى غوائله" (الشابي، 1997، ص 161). ففي الموضوع الأول ورد الماضي مسنداً لنائب الفاعل (زنايق)، وفي الثاني ورد المضارع مسنداً لنائب الفاعل الجمع (غوائل).

المبحث الرابع: قضية الزمن:

إن اعتبار العربية قادرة على التعبير عن مختلف دقائق الزمن، رغم حصر أزمنتها في الصيغ الثلاث المعروفة: الماضي، والمضارع، والأمر، أمرٌ بديهي. لكننا لا نزال في حاجة إلى دراسات تطبيقية واسعة تكشف عن طاقات الفعل في العربية، وعن غيره من وسائل اللغة المساهمة في تدقيق صورة القيام بالفعل، أو المعبرة عن الزمن بغير واسطة؛ إذ ليس بين أيدينا اليوم دراسة شاملة تصف لنا دقائق التعبير عن الزمن في العربية.

إذ قد تعطي الصيغة الفعلية المدلول الزمني للعبارة، وقد لا تكفي أحياناً أخرى لتحديده ورسم ظلاله، بل تشترك معها في ذلك ضمائم فعلية أو حرفية (الخويسكي، دت، ج 2، ص 446).

وقبل الحديث عن الدلالة الزمنية في شعر الشابي، علينا أن نقف قليلاً عند معنى الحدث والزمن ودلالة الفعل عليهما. فالحدث شيء محسوس بإحدى الحواس، كالكسر والتحريك والقطع والانتقال، وعند صوغ الفعل منها نقول: كسر، وتحريك، وقطع، وانتقل. وللحدث في الفعل العربي نوعان رئيسان هما: تمام الحدث، وعدم تمام الحدث؛ فالأول تدل عليه صيغة الماضي، والثاني تدل عليه صيغة الحال والاستقبال. والجدير

بالملاحظة هنا التمييز بين الزمن الماضي وتام الحدث؛ فصيغة الزمن الماضي قد تدل على تمام الحدث في الماضي أو في الحال. أما دلالتها على تمام الحدث في الزمن الماضي فمثل قولنا: «انكسر القيد»، وأما دلالتها على تمام الحدث في الحال فقولنا عند إقامة الصلاة مثلاً: «قد قامت الصلاة»، فصيغة الفعل الماضي «قامت» بالرغم من أنها صيغة للماضي، فإنها تقرر حدثاً وقع في الحال.

أما عدم تمام الحدث فله ثلاثة أنواع: أن يكون الحدث مستمراً، أو متكرراً (عادةً)، أو حقيقةً علمية. وهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها عدم تمام الحدث. ومثل النوع الأول: «الطالب يكتب إجابة السؤال الأول». والنوع الثاني، وهو ما يُطلق عليه «العادة»: «الأستاذ يسافر كل سنة». أما الثالث فمثاله: «الشمس تطلع من المشرق». وهذا التقسيم للفعل في اللغة العربية من حيث الحدث هو ما يُطلق عليه «الحدثية» (مجلة كلية الدعوة، دت، ع7، ص351).

أما الزمن فهو توقيت وقوع الحدث بالنسبة للحظة التكلم بواسطة لفظ الفعل أو ما يُضاف إليه من قرائن تحدد هذا التوقيت. والجملة التي يشير المسند فيها إلى زمن معين في الماضي أو الحال أو المستقبل، نحو: «زيدٌ يقوم»، و«نجح الطالب»، إنما يكون ذلك التحديد بواسطة الصيغ أو القرائن الفعلية والظرفية والحرفية والمعنوية والتاريخية، نحو: «لم يمت الحق»، فدلالة زمن الفعل في هذه الجملة ماضٍ؛ لأن «لم» قلبت معناه إلى الماضي.

ونحو: «يكاد المطر يسقط»، فدلالة الزمن هنا على المستقبل، تحوّل إلى الاستقبال بواسطة الفعل «يكاد». ونحو: «يسافر زيدٌ الآن»، فدلالة الزمن في هذه الجملة على الحال بواسطة الظرف «الآن»... إلخ. فهذه القرائن التي تحويها الجمل لا يمكن أن نقول عنها إنها حشو لا فائدة منه، إنما هي تحديداً للدلالة الزمنية للفعل، وقد نجد هذه اللواحق مرفقة بأعلى النصوص فصاحةً ونقاءً كالقرآن الكريم؛ لتدل على الوظائف الزمنية من خلال السياق. فإن هذه المركبات ترتبط بالجمل لتعبر عن الزمن تعبيراً يختلف تحديداً أو تخصيصاً عما يعبر عنه بناء الفعل المفرد وحده (المنصوري، 1984، ص48-49).

وعلى هذا الأساس يمكن أن نخلص إلى أن الدلالة الزمنية للأفعال هي أحداث تتضمن أزمنة مختلفة – في الغالب – تناسب المعاني التي يقصدها المتكلم عند التعبير عن الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، وتتضح من خلال وظيفة السياق.

ففي الجملة الفعلية البسيطة في شعر الشابي وردت صيغ الماضي، والمضارع، والأمر، وكان ورود الماضي والمضارع بنسبة أكبر من ورود الأمر؛ فقد تردد الفعل الماضي في مائتين وخمسين موضعاً، والمضارع في مائتين وثلاثين موضعاً، والأمر في مائة وخمسة عشر موضعاً.

وعليه، يجب الإشارة في هذا المبحث إلى أبرز الدقائق في معاني الماضي، والمضارع، والأمر، على ما سمح به نظرنا في شعر الشابي.

أولاً: دلالة الفعل المثبت:

معاني الماضي:

جاء الماضي في شعر الشابي كثيراً، وقد دل على أغلب معانيه. ومثال ذلك قوله في الماضي البسيط:

تتهدّت من مهجةٍ أترعت
بدمع الشقاء وشوك الأسي.

وقوله:

وراءه تُعبانُ الجبالِ فغمّة
ما فيه من مرجٍ وفيضٍ شباب.

وقد يخرج الماضي في السياق إلى معنى الحاضر كما في قوله:
أما اكتئابي فلو عتةً سكنتُ
روحي وتبقى بها إلى الأبد.

وقوله:

فسئمتُ الحياةَ إلا غرارًا
تتلاشى به أناشيديُ يأسِي.

وقوله:

تنهدَ الليلُ حتى قلتُ: قد تُثرتُ
تلك النجومُ، ومات الجنُّ والبشرُ.

فكل من الأفعال (سكنتُ، سئمتُ، تنهدَ) ماضٍ في اللفظ، حاضرٌ في السياق، وقد يكون متصلًا بالحاضر كما في قوله:

أو عالمٌ ما زال يولدُ في فضاءِ
الكون بين غياهبِ وسدام.
وقد ورد في الديوان دألاً على الماضي القريب أحياناً، وعلى البعيد أحياناً أخرى.
أما الماضي المتجدد، فمن أمثله قوله:

كان الربيعُ الحيُّ روحًا حاليماً
يمشي على الدنيا بفكرةٍ شاعر.

معاني المضارع:

وقد دلت أنماط الزمن المضارع في شعر الشبابي على الماضي والمستقبل والحاضر، ويتبع تحديد الزمن الموقف الذي دل عليه المعنى في البيت.
فمنه ما يدل على ما يحدث الآن، مثل قوله:

وشعوبٌ ضعيفةٌ تتلظى
في جحيم الألام عامًا فعامًا.

ومن المضارع ما يدل على التكرار وعموم الحدث، مثل قوله:
كلما أسألُ الحياةَ عن الحق
تكفُّ الحياةُ عن كل همسٍ.

ومنها ما يدل على المستقبل، كقوله:

سيعلم الكونُ ما حقيقتها
ويطلعُ الفجرُ يوم تنفجرُ.

معاني الأمر:

والمعروف أن فعل الأمر لا يدل على حدث بقدر ما يدل في الأصل على طلب القيام بحدث. وكل ما دل عليه الأمر في شعر الشبابي أنه وسيلة تنشيط نفس المتلقي وتنبهه إلى طول نفس الشاعر في القصيدة، وقد كثر مجيء فعل الأمر في مطالع الأبيات، ومنها قوله:

فاحصدوا الشوكَ يا بنيها، وضجُّوا
واملأوا الأرضَ والسماءَ حبورًا.

ثانيًا: دلالة الفعل المنفي:

كما أن للزمن المثبت دلالةً تفيد معناه، كذلك للزمن المنفي.

أ- معاني الزمن الماضي المنفي:

ورد الماضي البسيط المنفي بلفظ المضارع المسبوق بـ«لم»، نحو قوله:
لم يسمع الدهرُ مثلَ قسوتها
في يقظةٍ قطُّ، لا، ولا حُلم.

ب- معاني المضارع المنفي:

ورد المضارع المنفي للدلالة على الحال، مثل قوله:
هو الموتُ طيفُ الخلودِ الجميلِ
ونصفُ الحياةِ الذي لا ينوحُ.

ج- معاني المستقبل المنفي:

ورد المستقبل المنفي بأداة النفي والنصب «لن»، وقد دخلت على المضارع فصبغته بنفي المستقبل، في قوله:

هيهاتَ لن تلقى هناك مروماً.

وبهذا نخلص إلى أن الأزمنة بأنواعها في العربية جاءت مكثفة في كتابات الشابي، سواء أكان الزمن مثبتاً أم منفيًا، وهذا دليل على أن اللغة العربية قادرة على التعبير عن مختلف دقائق الزمن. وأهم ما يُستنتج من هذا المبحث ما يلي:

1. إن نسبة ورود الزمن المستقبل القريب أكثر من باقي الأزمنة في ديوان الشابي؛ ذلك لأن شاعرية الشابي تفجرت من أجل مستقبل شعبه.
2. ورد الزمن الماضي البسيط في سبعة وثمانين موضعًا.
3. ورد الزمن الحال البسيط بنسبة أقل من الماضي البسيط، إذ لا يزيد على خمسة وستين موضعًا، يليه في القلة الماضي القريب (خمسة وثلاثون موضعًا)، أما باقي الأزمنة بما فيها المنفية فقد استعملها الشابي استعمالاً محدودًا، وجاء ذلك وفق القواعد التي سار عليها النحاة.

خاتمة البحث

في خاتمة هذا البحث، لا يسعني إلا أن أحمده الله تعالى وأشكره على فضله، ثم أدون أهم النتائج التي اشتمل عليها هذا البحث، الذي استعرضت فيه المنهج الوصفي التحليلي لمفهوم الجملة الفعلية البسيطة، والتعرف على الآراء المتعلقة بها، والمتمثلة في آراء علماء المدرسة النحوية من القدامى والمحدثين. وكانت استنتاجاتي على النحو الآتي:

- 1- **الرتبة الأصلية:** وهي تقديم الفاعل على المفعول به، وقد وردت بنسبة أكبر من رتبة تقديم المفعول على الفاعل، أما رتبة تقديم المفعول به على الفعل فلم ترد في شعر الشابي، وبهذا يكون شعره موافقًا لأغلب قواعد النحاة.
- 2- **قضية الحذف:** ورد في شعره حذف المفعول به في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، أما حذف المفعولين فلم يرد، وورد حذف المفعول الثالث في الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل في موضع واحد فقط.
- 3- **قضية المطابقة:** لا تُشترط المطابقة بين الفعل والفاعل في علامة الإعراب، أما من حيث التذكير والتأنيث فقد جاء الفعل مطابقًا لفاعله وجوبًا. ولكن عند فصل الفعل عن فاعله المؤنث بـ(إلا) لا

يجوز إثبات التاء عند جمهور البصريين؛ لأن الفاعل في الأصل هو المستثنى منه المحذوف، فلما حُذِفَ هذا الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا)، فرفع فاعلاً على أنه فاعل لفظاً لا معنى. أما مطابقة الفعل لفاعله المثنى والجمع، فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا أُسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من العلامة الدالة على التثنية أو الجمع، فيكون كالفعل إذا أُسند إلى مفرد. وقد علّل بعض النحاة ذلك بأنه إذا أُسند إلى مثنى فالأكثر ألا تلحق الفعل علامة التثنية للدلالة على تثنية الفاعل؛ لأن التثنية عارضة، والأصل في الفعل أن يُسند إلى واحد طلباً للإيجاز واختصاراً. أما لغة «أكلوني البراغيث» فهي قليلة، ولم يرد في شعر الشابي ما أُسند إلى المثنى الظاهر البتة. أما ما ورد مسنداً إلى الجمع الظاهر فبلغ خمسة وعشرين موضعاً. وكذلك المبني للمجهول، فلم يرد ما أُسند فيه إلى المثنى مطلقاً، وما ورد مسنداً إلى الجمع حُصر في ثمانية عشر موضعاً.

4- **زمن الفعل:** جاءت أزمنة الفعل في العربية مختلفة باختلاف القرائن الدالة عليها، سواء أكان الزمن مثبتاً أم منفيّاً. وهذا دليل على أن اللغة العربية قادرة على التعبير عن مختلف دقائق الزمن. وقد وردت الأزمنة في شعر الشابي، بما فيها المنفية، بصورة محدودة، إلا أنها وافقت القواعد التي سار عليها النحاة.

والله أعلى وأعلم.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم. (د.ت). برواية الإمام قالون عن نافع.
2. ابن أبي ربيع، ع. ب. أ. (1999). البسيط في شرح جمل الزجاجي (تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، ط1). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
3. الأزهري، خ. ب. ع. (د.ت). التصريح على التوضيح. مصر: دار إحياء الكتب العربية.
4. أبو المكارم، ع. (1979). الجملة الفعلية. مكتبة دار العلوم.
5. الخويسكي، ز. ك. (1986). الجملة الفعلية بسيطة وموسعة (ج1-2). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
6. ابن جني، ع. ب. ع. (د.ت). الخصائص (تحقيق: عبد الحكيم بن محمد). القاهرة: المكتبة التوفيقية.
7. الجرجاني، ع. أ. (1983). دلائل الإعجاز (تحقيق: محمد رمضان الداية وفايز الداية، ط1). بيروت: دار قتيبة.
8. المنصوري، ع. ج. (1984). الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية (ط1). بغداد: كلية الشريعة، جامعة بغداد.
9. الشابي، أ. أ. (1997). ديوان أبي القاسم الشابي (أغاني الحياة) (تحقيق: إميل، ط1). بيروت: دار الجيل.
10. الأشموني، ع. ب. م. (د.ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد). المكتبة الأزهرية للتراث.
11. ابن عقيل، ع. ب. ع. (د.ت). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). صيدا: المكتبة العصرية.
12. الرضي، م. ب. أ. (1996). شرح الرضي على الكافية (تصحيح وتعليق: يوسف بن عمران، ط2). بنغازي: جامعة قاريونس.
13. الحريري، ق. ب. ع. (1999). شرح ملحّة الإعراب (تحقيق: بركات يوسف هيود، ط2). صيدا: المكتبة العصرية.

14. سيبويه، ع. ب. ع. (1988). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3). مصر/بيروت: مطبعة المدني.
15. حسان، ت. (د.ت). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
16. السامرائي، ف. ص. (2000). معاني النحو (ط1). عمان: دار الفكر.
17. مجلة كلية الدعوة الإسلامية. (1990). العدد السابع. طرابلس، ليبيا

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.